

**قانون اللباس الموحد في إيران عام ١٩٢٨ م والموقف
الشعبي منه - دراسة وثائقية -**

**الاستاذ المساعد الدكتور
احمد شاكراً عبد العلق
جامعة الكوفة - كلية الآداب**

قانون اللباس الموحد في إيران عام ١٩٢٨ م والموقف الشعبي منه دراسة وثائقية

الاستاذ المساعد الدكتور
احمد شاکر عبد العلق
جامعة الكوفة - كلية الآداب

المقدمة

تطبيق هذا القانون انعطافة تاريخية مهمة في التاريخ الاجتماعي لإيران .
قُسم البحث الى مقدمة واربعة مباحث ، تناول المبحث الاول نص قانون اللباس الموحد و وسائل تطبيقه ، فيما جاء المبحث الثاني ليتناول الاتار الاقتصادية لتشريع مثل هكذا قانون، وجاء المبحث الثالث ليلسط الضوء على موقف المؤسسة الدينية الايرانية من قانون اللباس الموحد ، واما الخاتمة فقد تناولت ابرز الاستنتاجات التي توصل اليها البحث . اعتمد البحث بالدرجة الاساس على الوثائق الفارسية المنشورة التي تتعلق كلها بالقانون واثاره وما تبعه من مواقف على الصعيد الرسمي والشعبي ، فلقد احتوت تلك الوثائق على الكثير من الاحداث وتفصيلاتها وما رافق تلك الاحداث من مواقف متنوعة ومما يحسب لها انها جاءت من مصادر رسمية تمثلت بتقارير اجهزة الامن الايرانية وتقارير مسؤولين ايرانيين كانوا مكلفين من قبل الشاه بمتابعة تطبيق القانون الجديد ونصوص

شهدت ايران منذ تسلم رضا شاه بهلوي الحكم (١٩٢٦ - ١٩٤١م) العديد من الاحداث والمنعطفات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تركت اثارها على الواقع العام في البلاد ، و حاول الشاه الجديد ان يقتبس بعض معالم الحضارة الغربية ويطبّقها على المجتمع الايراني المسلم ، حيث المؤسسة الدينية صاحبة الكلمة الفصل في كل اوجه الحياة منذ العهد الصفوي الى وقتنا الحاضر .

لعل من بين ابرز المظاهر الاوربية التي حاول رضا شاه تطبيقها في ايران ، هي مسألة تغيير لباس الايرانيين عام ١٩٢٨ م ، من خلال تشريع قانون يقضي بالزام الرجال تغيير لباسهم ، من اللباس التقليدي المتمثل بالسراويل الفضفاضة ، الى اللباس الاوربي حيث القبعة والبنطال ، واتبع في سبيل تحقيق غايته تلك جملة أساليب وطُرق ، من بينها استخدام القوة المفرطة لكل من خالف او حاول معارضة تطبيق القانون الجديد ، ويعد

قانون اللباس الموحد في إيران عام ١٩٢٨م والموقف الشعبي منه.....

التركي ، اذ كان يرى الشاه ان مشكلة المجتمع الايراني تكمن في الوضع الاجتماعي المنغلق الذي كان يعيشه وان المؤسسة الدينية تعد حجر عثرة في سبيل تطور المجتمع ، سيما فيما يتعلق بموضوع تحرير المرأة الايرانية ومساواتها مع الرجل .

ولعل ابرز تلك التغييرات إقراره قانوناً اقر فيه لبس القبعة البهلوية والسراويل الغربية ، وهو ما عرف بـ (قانون اللباس الموحد) عام ١٩٢٨م ، و جاء من اربعة عشرة مادة وهي كالتالي :

(المادة الأولى) : كل مواطن يحمل الجنسية الإيرانية ملزم بتطبيق قانون اللباس الموحد في جميع الولايات الإيرانية ، سواء يعمل في مؤسسات الدولة او في غير ذلك .

(المادة الثانية) : تُعفى بعض الشخصيات من احكام القانون المذكور وهم كالآتي :

- ١- المجتهدين ومراجع التقليد ممن نال اجازة الاجتهاد من احد كبار مراجع التقليد في إيران .
- ٢- رجال الدين ممن يمثل المرجعية الدينية العليا في القرى والارياف ، وممن لديه اجازة اعتماد او ممثلية لاحد كبار رجال الدين المراجع وممن يصادق عليه من قبل الحكومة المحلية لتلك المناطق .

- ٣- مراجع الدين من ابناء السنة ، او ممن حصل على اجازة لادارة الامور الشرعية .

وثائقية تتعلق بتشريع القانون ونصه والتعديلات التي اجريت عليه وتقارير اقتصادية كانت ترفعها الدوائر المعنية حول الاثار الاقتصادية التي تركها تطبيق القانون كما سيرد ذكره في ثنايا البحث ، كما ان هذه الوثائق جاءت متناغمة مع طموحات الشاه ورغبته في تحديث البلاد على الطراز الاوربي وقد استفاد الباحث من المراكز البحثية ومراكز الارشيف الوطني الايراني ، تلك المؤسسات التي اهتمت بحفظ ونشر تلك الوثائق . كذلك اعتمد البحث على مجموعة قيمة من المصادر والمراجع الفارسية .

المبحث الاول : نص قانون اللباس الموحد و وسائل تطبيقه .

لقد حاول رضا شاه بهلوي (١٩٢٦-١٩٤١م)^(١) تحديث المجتمع الإيراني وتغيير طرق حياة الايرانيين بصورة تدريجية ، وشهدت مرحلة حكمه تغييرات عميقة في مجالات شتى ، اجتماعية ، اقتصادية ، وسياسية ، تركت اثراً واضحاً في الحياة الإيرانية وكانت حصيلة الأعمال التي أنجزها قيام دولة قومية قوية من جهة ، وفرض هيمنته على مقدرات البلاد من جهة أخرى . وقد جاءت تلك الافكار نتيجة تأثر الشاه رضا بسياسة التحديث التي اطلقها الزعيم التركي مصطفى كمال اتاتورك^(٢) منذ عام ١٩٢٤م وانتهاج اسلوب التغريب داخل المجتمع

قانون اللباس الموحد في إيران عام ١٩٢٨م والموقف الشعبي منه.....

بمراقبة عمل الهيئات المكلفة بتطبيق القانون كل حسب مدينته .

(المادة الخامسة) : يُعرف قانون اللباس الموحد الجديد بـ (لباس بهلوي) ، وهو عبارة عن القبعة البهلوية واللباس القصير (حد منتصف الساق) والياقه الغربية ، وبلوزة العنق ، والقميص والبنطال .

(المادة السادسة) : وفق المادة الأولى يمنع منعاً باتاً ارتداء الشال بالنسبة للنساء الإيرانيات .

(المادة السابعة) : اما بالنسبة لسكان الحضر فمن الممكن ارتداء البالتو مع وجود استثناءات .
(المادة الثامنة) : تكون القبعة البهلوية موحدة الشكل من دون أن تحتوي على علامة مميزة ، ويطبق هذا الامر على كلا الجنسين من الرجال والنساء .

(المادة التاسعة) : يكلف كل مسؤول او موظف في دوائر الدولة أن يصطحب زوجته وعياله وهم يرتدون اللباس الجديد في الاماكن العامة .

(المادة العاشرة) : يرتدي سائقي السيارات وعمال المصانع والميكانيكيين والعمال كل حسب طبيعة عمله لباساً بحيث يتلائم وعمله بشرط أن لا يخرج عن نطاق الزي الجديد .

(المادة الحادي عشر) : عمال المصانع والمناجم يسمح لهم بارتداء قمصان طويلة وتوزع هذه الملابس لهم مجاناً .

٤- ائمة الصلاة ، اثناء ادائهم لصلاة الجماعة وصلاة الجمعة .

٥- طلبة العلوم الدينية وممن ما زال في طور الدراسة الحوزوية ، على أن يخضع هؤلاء لمعايير تضعها وزارة المعارف الإيرانية .

٦- معلمو الفقه والاصول الشرعية ، وممن عُني بتفسير القران ووضع اصول وقواعد الفقه الاسلامي ، على أن يمنح الشخص المعني اجازة من قبل رجلين من مراجع التقليد يصادق عليها هؤلاء بحسن سلوك وسيرة الشخص المجاز .

٧- رجال الدين من غير المسلمين .

ويبدو ان الشاه اراد من استثناء رجال الدين المجتهدين ان يمتص غضب الشارع الايراني ولم يشأ ان يطبق القانون دفعه واحدة وشموله لكافة فئات الشعب ، فكما هو معروف ان طبقة رجال الدين كانت تمثل خط احمر بالنسبة للشعب الايراني فلا يجوز المساس بصلاحياتها او التعدي على حقوقها ، خصوصاً الزي الديني التقليدي الذي يمثل هوية خاصة لهذه الطبقة .

(المادة الثالثة) : يغرم المتخلف عن تنفيذ القانون اعلاه ، غرامه مالية مقدارها خمس تومانات^(٣) وسجن لمدة ١-٧ ايام .

(المادة الرابعة) : يبدأ سريان تنفيذ القانون من تاريخ منتصف اذار، وتكلف القوات النظامية

قانون اللباس الموحد في إيران عام ١٩٢٨م والموقف الشعبي منه.....

المسلمة الملتزم بالعادات والتقاليد المتوارثة مع سيطرة المؤسسة الدينية التي كانت ترى ان القانون يتعارض مع الشريعة الاسلامية ، اما الموالاته فكانت تجاري سياسة الشاه وترى ان تطبيق مثل هكذا قوانين من شأنه ان يحرر المجتمع ويفتح الباب امام دخول افكار تجديديه تحررية ، اضافة الى رغبة قوى الموالاته ان ينفرد الشاه الجديد بأمر البلاد ويحكم سيطرته عليها بدون منازع . في مقدمة من عارض القانون النائب السيد رضا فيروز آبادي الذي قال حينها بأن ايران مجتمع محافظ واننا "لسنا سعداء بهذه السياسة ... أن الشعب الذي وضعنا هنا يجب أن نقرر مصيره بما يخدم مصالحه وليس بما يضره..."^(٧) ، و اضاف "اننا كأعضاء مجلس نيابي منتخب يجب أن نعترف بأن للقانون مساوي وعيوب واذا كان لابد من طرحه فيجب اولاً أن تشكل لجنة نيابية محايدة للنظر في احتمالات تنفيذه على ارض الواقع ودراسة تداعياته الاجتماعية والاقتصادية قبل إقراره داخل قبة البرلمان" ، لان الشعب وحسب تعبيره هو "صاحب الحق في اقرار مثل هكذا موضوعات حساسة"^(٨) . غير ان معارضته ذهبت ادراج الرياح امام تصميم الشاه ومؤيديه تطبيق القانون الجديد ، وهكذا تم التصويت على القانون في الجلسة ذاتها .

(المادة الثانية عشر) : تأخذ وزارة المعارف على عاتقها تطبيق هذا القانون في المؤسسات التابعة لها كالمدارس المعاهد وفق ضوابط تصدر من رئاسة مجلس الوزراء .

(المادة الثالثة عشر) : على جميع القادة العسكريين وموظفي وزارة الداخلية الاخذ بعين الاعتبار تطبيق القانون في اماكن عملهم وفقاً لما هو وارد في فقرات القانون ومواده .

(المادة الرابعة عشر) : تهيئة السبل الكفيلة في جميع المحاكم والدوائر القضائية في كل منطقة ومدينة لمعاينة المخالفين لتطبيق القانون^(٩) .

لقد كان الشاه رضا يرى ان المجتمع الايراني ينقصه الشيء الكثير حتى يصل الى مستوى المجتمع الاوربي ، فهو يرى ان عدم تطبيق قانونه هذا يُعد خلافاً للتمدن و "القوانين الطبيعية"^(٥) . ولهذا شرع في تطبيقه .

طرح القانون للوهلة الاولى اثناء الجلسة السادسة عشر للمجلس النيابي يوم الخامس والعشرين من كانون الثاني عام ١٩٢٨م ، ثم قدم رضا شاه بهلوي المشروع إلى مجلس الشورى الوطني مرة ثانية يوم السادس عشر من اذار عام ١٩٢٨م ، ونوقش المشروع بتفاصيله^(٦) فقد أدى طرحه إلى بروز مشادات كلامية بين مؤيدي القانون ومعارضيه داخل قبة مجلس الشورى الوطني ، وتكمن اسباب المعارضة ان القانون لا يتلائم مع طبيعة تكوين المجتمع الايراني ذات الغالبية

قانون اللباس الموحد في إيران عام ١٩٢٨م والموقف الشعبي منه.....

٣- اعداد الدراسات والمقالات الشعرية والنثرية في العديد من الصحف المحلية لنقد مظاهر اللباس التقليدي الايراني.

٤- العمل بنظام المدارس المختلطة حتى السنة الرابعة من التعليم الابتدائي^(١١).

بتاريخ الثاني والعشرين من تشرين الاول عام ١٩٢٩م صادق مجلس الوزراء على القانون وعلن في بيان له أن على جميع الوزراء الزام موظفيهم من الرجال بتطبيق قانون اللباس الموحد^(١٢). وفي عصر اليوم ذاته اقيم احتفال ببنائة مجلس الوزراء حول مراسيم تطبيق القانون الجديد بحضور الشاه وعائلته والقي الأخير فيه خطاباً أكد فيه انه على استعداد تام للدخول فيما اسماها الحرب من اجل تحديث المجتمع الايراني^(١٣). وقد استمرت اضافات وتعديلات كان قد اجراها الشاه في سبيل الاسراع في تطبيق القانون المشرع سلفاً كان من بينها اقرار رئاسة مجلس الوزراء بتاريخ الثامن والعشرين من كانون الثاني عام ١٩٣٧م ، قانون ينص على وضع الية عمل موحدة حول التنقيف لمشروع اللباس الموحد يقوم القانون على الاتي:

١- على مدرء المدارس كافة العمل على تشجيع ارتداء الزي الجديد واتخاذ الاجراءات اللازمة بحق الطلبة المخالفين .

بعد التصويت على القانون داخل قبة مجلس الشورى الوطني على نص القانون اصدر الشاه بتاريخ التاسع والعشرين من كانون الثاني عام ١٩٢٩م قانون من مادتين، اكد فيه ما اقر داخل قبة البرلمان وشدد على اهمية تنفيذ القانون الجديد ، جاء في (المادة الأولى) ، انه على جميع الايرانيين المباشرة بارتداء الزي الموحد وفقا لمقررات مجلس النواب وانه يحبذ أن يرى اثناء جولاته التي كان يقوم بها في المحافظات الإيرانية أن الجميع قد اصبح "متحضراً" ، اما (المادة الثانية) ، فقد الزم فيها جميع قياديي الدولة سيما العسكريين أن يأخذوا على عاتقهم المسؤولية "الوطنية" في سبيل انجاح تلك التجربة " الحرة"^(٩) . علاوة على ذلك تم تشكيل مجلس عسكري موحد في عموم إيران مهمته النظر في المخالفات وتدايعات تطبيق القانون وقد خصصت الحكومة مبلغاً مالياً ضخماً وقتذاك لتمويل هذا المجلس قدر بـ (٦٠٠٠) قران شهرياً^(١٠) كما اتخذت وزارة المعارف جملة إجراءات في سبيل وضع برنامج متكامل لتطبيق القانون على الوجه الامثل ويمكن تلخيص خطوات ذلك البرنامج بالاتي :

١- انشاء مراكز ثقافية تُعنى بوضع آليات محكمة لتطبيق قانون اللباس الموحد .

٢- انشاء مجالس للوعظ مبلغين يعملون تحت مسمى "معلمو مدارس" .

قانون اللباس الموحد في إيران عام ١٩٢٨م والموقف الشعبي منه.....

المواد الأولية لصناعة الملابس والقبعات الاوربية كانت المشكلة الاكبر التي واجهت تطبيق القانون المذكور ، لان العديد من المهن والحرف التقليدية في البلاد كانت قد انهارت من تلقاء نفسها ، بسبب عدم قدرتها على الايفاء بالغرض المطلوب ومجاراة البضائع المستوردة من حيث الجودة وسعر التكلفة، وكانت إيران قد لجأت إلى استيراد السلع والملابس الجديدة من دول مجاورة لها كالاتحاد السوفياتي مما اثر سلباً على العديد من الحرف والمهن والصناعات التقليدية، الامر الذي دفع بالعديد من رؤساء النقابات والمنظمات المهنية واصحاب المعامل إلى تشكيل جمعيات صناعية هدفها حماية الصناعة المحلية و بيان الاثار السلبية التي خلفها تطبيق القانون الجديد . فقد تشكلت نقابة "اقتصاد الوطن في خطر" في خراسان ونقابة "المنظمة الاقتصادية" في قزوین ونقابة "حركة اقتصاد رشت" في مدينة رشت و"حركة اقتصاد خراسان" و"حركة اقتصاد قزوین" ، علاوة على عقد الندوات التي كانت تعقد بين الحين والآخر للتعريف بمدى خطورة القانون الجديد^(١٦) .

فبتاريخ الثامن والعشرين من تشرين الاول عام ١٩٢٩م ، عقد "اتحاد نقابات اصفهان" ندوة تحت عنوان "الوطن في خطر" عُدت حينها مثلاً حياً على موقف ابناء البازار ورؤساء النقابات المهنية من القانون ، حيث تمخض عن الندوة

٢- استخدام وعاظ المنابر الذين يحسبون على السلطة ، لبيان مدى مشروعية القانون الجديد وتلائمه مع تعاليم الشرع الاسلامي .

٣- اعتقال كل رجل دين ترى فيه وزارة الداخلية انه يعارض علانية قوانين الدولة ومن ضمنها القانون الجديد^(١٤) .

من جهتها اخذت الصحف الرسمية الترويج لمسالة ارتداء الزي البهلوي الجديد ، حيث اقدمت على التلويح لجملة امور عكست وجهة نظر حكومة الشاه ازاء التعامل مع المجتمع الايراني من بينها :

١- على جميع محال التصوير الفوتوغرافي مراعاة مسالة ارتداء الزي الاوربي من بنطال وقبعة اثناء التقاط صورة ، وبخلافه يتحمل صاحب المهنة كل التبعات القانونية .

٢- التأكيد بالنسبة للصحفيين على نشر موضوعات وتقارير وصور تتعلق بالتجربة التركية^(١٥) . في محاولة من الحكومة الايرانية اعطاء صورة مفادها ان ليس الشعب الايراني وحده خاضع لقوانين التمدن بل ان هناك شعوباً سبقته في ذلك .

المبحث الثاني : الاثار الاقتصادية لقانون اللباس الموحد .

لقد كان لقانون اللباس الموحد اثاراً سلبية عميقة على الواقع الاقتصادي لإيران ، فمسألة توفير

قانون اللباس الموحد في إيران عام ١٩٢٨م والموقف الشعبي منه.....

عشر من كانون الثاني عام ١٩٣٠م ، اصدار العديد من مشاريع القوانين واللوائح الاقتصادية ، والدعوة الى تبنيها من قبل الحكومة المركزية^(٢٢) .

اضحت المعامل والمصانع الإيرانية بعد تطبيق القانون تعاني من تهديد خطير في وضعها الاقتصادي ، فعلى سبيل المثال تعرضت صناعة الملابس في مدينة بيرجند احدى المدن التابعة لمحافظة خراسان ومصانع مدينة كنباد والمناطق المحيطة بهما إلى حالة من الركود ، بسبب اعتماد الاهالي على البضائع المستوردة من الاتحاد السوفيتي^(٢٣) . وليس هذا فحسب ، بل كانت مسألة السيطرة على اسعار تلك البضائع الشغل الشاغل لعموم طبقات المجتمع الإيراني سيما الطبقات الدنيا . ففي تقرير لمحافظة خراسان بتاريخ السابع من شباط عام ١٩٣٠م ، اشار إلى أن الملابس والقبعات والمعاطف المستوردة تباع باسعار غير معقولة^(٢٤) مما ارهق كاهل الفرد الإيراني الذي اضحى بين مطرقة سلطة الدولة بشأن تغيير زيه التقليدي وسندان ارتفاع اسعار الملابس الجديدة وحتى عندما قررت الدولة وضع تعريف موحدة لاسعار تلك الملابس لتسهيل عملية تعاطي الشارع الإيراني مع القانون الجديد لم تقلح بل منيت بالفشل الذريع^(٢٥) وذلك بسبب تحكم وسيطرة مجموعة من التجار الإيرانيين باسعار

بيان شجب واستنكار لفقرات القانون وحمل المجتمعون مجلس الوزراء المسؤولية الكبرى في اصدار مثل هكذا قوانين، لان الاخير وحسب البيان يمثل "الخيمة التي نحتمي في ظلها ... ولكنه قد خيب اماننا في مصادفته على القانون ..."^(١٧) واستمر البيان في شرح معاناة الشعب الإيراني وعجز الدولة عن توفير الملابس التي يتطلبها السوق باسعار تتلائم والمستوى المعاشي للفرد الإيراني ، مما عمق البؤس والشقاء لدى غالبية تلك العوائل^(١٨) . وعلى هامش احد تلك الندوات بتاريخ الرابع والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩٢٩م ، اصدر اية الله نور الله الاصفهاني^(١٩) بيان تحت عنوان "الاسلام خطر" ، اوضح فيه دوافع الشاه نحو تطبيق القانون واثاره الاقتصادية على السوق المحلية ، من حيث ارتفاع الاسعار واحتياجات الدولة لاستيراد الملابس الغربية ، وما نجم عن ذلك من الغاء العديد من الحرف والصناعات التقليدية في إيران^(٢٠) . ومما جاء فيه "بضائعنا المحلية رائجة والحمد لله ولا حاجة لنا بأستيراد المنتج الاجنبي ... ثروات مملكتنا في تزايد مستمر وعزة المسلمين وشوكتهم المنيعه في قوة واقتدار ... واذا اريد لهذه الحالة ان تستمر فلا بد من وضع استراتيجية توازن بين الصادر والوارد"^(٢١) كما شهدت ندوة "الاثار السلبية لأستيراد البضائع الاجنبية" ، بتاريخ الثالث

قانون اللباس الموحد في إيران عام ١٩٢٨م والموقف الشعبي منه.....

عملهم الفساد الاخلاقي والمالي...^(٢٨) والفقرة الاخيرة من الكتاب تعطي مبرراً آخر لعدم تعاطي تجار البازار مع توجهات وزارة التجارة حول الالتزام بالاسعار المقررة وهو مسألة فساد اجهزة الرقابة وموظفي الكمارك .

عقد مجلس النواب جلسته الاعتيادية بتاريخ الثاني عشر من ايلول عام ١٩٣٦م ، ناقش فيها مسألة القيود المفروضة على الواردات وتمت المصادقة على قانون تخفيض التعرفة الجمركية المفروضة على واردات الدولة المتعلقة بالملابس المستوردة^(٢٩) وجاء هذا القانون نصرة للتجار الايرانيين ، اذ انه قلل التعرفة الجمركية على الملابس الاجنبية المستوردة ، مما سبب في زيادة حالة المنتج المحلي سوءاً ، وليس هذا فحسب ، بل اقر المجلس في الجلسة الثلاثون المعقودة بتاريخ السادس عشر من الشهر ذاته قرار من فقرة واحدة ينص على أن كل فرد يشتري ملابس بدن كاملة (زي بهلوي كامل) يمنح قبعة واحدة مجاناً^(٣٠) وذلك في اطار التشجيع على ارتداء الملابس الغربية .

المبحث الثالث : الموقف الشعبي وموقف

المؤسسة الدينية من قانون اللباس الموحد .

لم تمضي اجراءات رضا شاه بهلوي لتغريب المجتمع الايراني دون معارضة من الشارع عامة ورجال الدين خاصة ، حيث الاحتجاجات والاضطرابات المعارضة للقانون التي شهدتها

تلك المنتجات المستوردة . وفي سبيل وضع حد لسياسة الاحتكار التي يمارسها اولئك التجار ، اصدرت وزارة التجارة في اذار عام ١٩٣٦ تعليمات إلى كافة التجار الايرانيين جاء فيها " ... يطلب من جميع بائعي المواد الكمالية والملابس ... أن يلتزموا بالسعر الذي حددته الوزارة ... والا سوف تتخذ بحق المخالفين اجراءات صارمة...^(٢٦) ، ولكن لم تحصل أي استجابة لتلك التعليمات ، اذ علل ابناء البازار عدم التزامهم بأوامر الوزارة إلى ارتفاع اسعار تلك المواد من بلد المنشأ ، وارتفاع الرسوم الجمركية والضرائب على بضائعهم ، وقد ناشدوا السلطات بضرورة وضع سياسة ضريبية موحدة ومتناغمة مع الوضع المعاشي للفرد الإيراني^(٢٧) كما رفع عدد من تجار وارباب المصانع في اصفهان كتاب تظلم وشكوى إلى الشاه طالبوا فيه بضرورة اصلاح الوضع المأساوي للصناعة الايرانية التي تضررت بسبب محدودية انتاج مصانعها وعدم قدرتها على تلبية احتياجات السوق اذا اريد لتلك المصانع أن تنتج بضائع بديلة عن تلك التي تستورها الدولة من الخارج ، ومما جاء في كتاب التظلم " نحن مجموعة من تجار وحرفيي اصفهان نرفع إلى مقامكم شكوى من سوء الحال الذي الم بنا بعد تطبيق القانون الجديد ... نطلب من عدالتكم أن تضعوا نصب اعينكم معاناتنا مع موظفو الكمارك الذين شاب

قانون اللباس الموحد في إيران عام ١٩٢٨م والموقف الشعبي منه.....

تشكيل هذه المؤسسة بتاريخ السادس عشر من تشرين الثاني عام ١٩٣٦م ، وقد حددت وزارة المعارف شروطاً لمن يرغب بالانتماء للمؤسسة ، ابرزها ان يكون عمر العضو لا يتجاوز الخامسة والعشرين من العمر وحددت المواد والمفردات الدراسية بتعليم اصول الفقه والدين وعلم المعقول والمنقول واللغة الفارسية والعربية ، وكان هدف الشاه من تشكيل هذه المؤسسة هو ضرب المؤسسات الحوزوية التي يشرف عليها رجال الدين الايرانيين في قم وطهران والترويج لقانونه الجديد^(٣٢) . في المقابل اتخذت منابر الجمعة وسيلة من خلالها تنفذ وصايا وتعاليم رجال الدين في المحافظة على تقاليد البلد الاصلية ومحاربة كل اشكال تغريب ايران والدعوة الى نبذ القانون والتمرد عليه ، فقد ثارت تبرز بزعامه اية الله الشيخ غلام تبريزي الذي ما برحت بياناته تدعو الى عدم الالتزام بتعاليم الحكومة المركزية التي وصفها بـ " المنافية للشرع الاسلامي"^(٣٣) . وفي اصفهان برز الشيخ حسين علي راشد خراساني الذي يعد احد خطباء الجمعة في اصفهان ، فقد صرح حينها ان حكومة الشاه ليست هي المسؤول الوحيد عن تطبيق قانون اللباس الموحد ، بل ان للشعب دور كبير في اعانة الشاه وحكومته في تهيئة وسائل تطبيق ذلك القانون عبر استسلامهم وخنوعهم لقوانين الشاه ، لان ما فعله الشاه يعد

عموم المدن الايرانية . فقد اشارت تقارير وزارة الداخلية الى حدوث صدمات عنيفة بين عناصر الشرطة وعدد من ابناء القبائل الايرانية في اندريجان بزعامه اية الله قاضي الطباطبائي وميرزا محمد ثقة الاسلام احتجاجاً على تطبيق القانون الجديد^(٣١) .

كان رجال الدين الطبقة الاكثر تضرراً من القانون الجديد ، حيث فقدت تلك المؤسسة هيبتها ومركزها الاجتماعي والديني الذي كانت تتمتع به طوال المدة السابقة . فرجال الدين كانوا يرون في القانون الجديد انتزاع لهيبة المؤسسة الدينية ومحاولة جعلها اداة طيعة بيد الشاه والتحكم بمصائر مصالحها الاقتصادية والاجتماعية والغاء زيتها الديني الذي يعد هوية مميزة لطبقة رجال الدين في عموم العالم الاسلامي ، كما ان المؤسسة الدينية كانت تعارض اي شيء مقتبس من الحضارة الاوربية وتعدده مخالفة صريحة للشرعية الاسلامية ولتقاليد مجتمع مسلم لطالما عُرف بالتزامه بعباداته وتقاليد وزيه الشعبي التقليدي ، علاوة على انها كانت تنظر بعين الريبة والشك لكل قانون يصدره الشاه رضا بهلوي وتعدده موجه ضدها بالدرجة الاساس . سيما عقب الاعلان عن تأسيس (مؤسسة الوعظ والارشاد الحكومية) تلك المؤسسة التي اخذت على عاتقها "اعداد وتدريب رجال دين ووعاظ حكوميين" وقد اعلن عن

قانون اللباس الموحد في إيران عام ١٩٢٨م والموقف الشعبي منه.....

المجالس الحسينية في داره "ليحرض الناس على التمرد ضد القانون الجديد"^(٣٧) وليتخذ من "مصائب ال محمد وسيلة ناجعة ضد الحكومة المحلية في مدينة سمنان"^(٣٨) ودعا التقرير الحكومة المركزية للتعجيل بأصدار امر قضائي للقبض على افتخار الاسلام^(٣٩)

وفي خراسان برز اية الله حسين القمي^(٤٠) الذي اعلن عن "اشمئزاه" من عمل الحكومة ورعايتها لمثل هكذا قوانين ، وتمثل حادثة اجتياح مسجد كوهرشاد^(٤١) ابرز وجوه المعارضة التي تبنتها المؤسسة الدينية في ايران خلال تلك المدة .

بدأت قضية كوهرشاد منذ ان سافر اية الله القمي الى مدينة مشهد لاجراء مباحثات مع بعض مراجع الدين حول الية تطبيق القانون وتقديم شكوى اعتراضاً على اللباس الجديد وعقب وصوله اجتمع القمي ببعض رجال الدين في ساحة مسجد كوهرشاد وتم التداول حول كيفية توجيه كتاب استتكار موجه لبلاط الشاه^(٤٢) غير ان السلطات المحلية كان لها علماً مسبقاً فاخذت على عاتقها مراقبة تحركاته عن كثب وعقب وصوله الى مدينة مشهد يومي الثامن والتاسع من حزيران عام ١٩٣٦م كانت النتيجة ان المنطقة المحيطة بالمسجد محاطة بالعسكر وقوى الامن الذي انيطت به مهمة اعتقال القمي^(٤٣) وعقب اعتقال الأخير بدعت الاجواء بالتشنج واخذت الجماهير بالتجمهر في الحديقة

"مخالفة صريحة لتعاليم الدين الاسلامي الحنيف"^(٤٤) ، فكانت النتيجة الايعاز الى قائد الجيش في اصفهان العقيد ضرغامى ، بتوقيف الشيخ حسين علي وارساله مخفوراً الى العاصمة بتهمة التحريض ضد السلطة والتعمد بالظهور امام عامة الناس بالزي التقليدي لرجال الدين ، فقد جاء في كتاب التوقيف "حسب الامر المبارك لجلالة شاه ايران ، قررنا الاتي : توقيف الشيخ حسين علي راشد خراساني في الحال وابعاده عن مدينة اصفهان"^(٤٥) . وبتاريخ الثلاثين من كانون الثاني عام ١٩٣٦م ، خلصت تقارير التحقيق الخاصة بمدينة اصفهان حول مخالفة رجال الدين لتطبيق القانون الجديد وعلى رأسهم الشيخ حسين علي بأن الاخير وبناءً على استفتاءاته الاخيرة حرم ارتداء اللباس الجديد سيما لرجال الدين وخطباء المنابر^(٤٦) . ويبدو ان الشاه كان قد بدء بالتراجع عن تطبيق بعض مواد القانون سيما فيما يتعلق بقضة استثناء رجال الدين من ارتداء الزي الاوربي وهو ما نصت عليه (المادة الثانية) من القانون .

كما استغلت مراسيم احياء عاشوراء حيث اتخذت مجالس عاشوراء وسيلة اخرى اكثر حيوية وتأثير على الشارع الايراني لابرار الوجه المنافى للدين لقانون اللباس الموحد . ففي مدينة سمنان وحسب وثائق وزارة الداخلية الايرانية بأن اية الله افتخار الاسلام الطباطبائي لم ينفك يعقد

قانون اللباس الموحد في إيران عام ١٩٢٨م والموقف الشعبي منه.....

احد من افراد الشرطة من استخدام الرصاص الحي داخل باحات المسجد...^(٤٧) ، فكانت محصلة الحادثة قتل وجرح ما يقارب الـ ٦٧٠ شخص ممن شارك في الاعتصام^(٤٨) . وفي اليوم التالي يوم الجمعة الموافق العشرين من حزيران ويهدف ايقاف حملة الاعتقالات العشوائية التي طالت العديد من رجال الدين وطلبة العلوم الدينية ، وجه الشيخ حسين بهلول^(٤٩) تعهد الى قائد الشرطة والمسؤول عن الامن في مدينة مشهد بأنها حالة الاعتصامات والتظاهر مقابل اطلاق سراح من تم اعتقاله^(٥٠) ولكن على الرغم من ذلك استمرت قوى الامن في اعتقال الذين شاركوا في التظاهر في الوقت الذي كان فيه الشيخ بهلول حريصاً على الحفاظ على تهدئة الاوضاع العامة وانهاء حالة الغضب التي سيطرت على سكان مدينة مشهد^(٥١) .

واخيراً وفي سبيل انهاء حالة الصراع الدامي بين الطرفين تم الاتفاق بتاريخ الرابع عشر من اب عام ١٩٣٦م على جملة قرارات على كلا الجانبين الالتزام بتطبيقها وقد جاءت كالاتي :

١- يخضع مسجد كوهرشاد والمناطق المحيطة به الى سلطة وكيل رسمي يعين من قبل الحكومة الايرانية ولا يسمح لاي شخص الدخول الى المسجد الا بتصريح رسمي من الحكومة المحلية او قائد الشرطة .

المجاورة للمسجد مطالبة باطلاق سراحه ، كما وجهت برقية موقعه من قبل ١٥٠ رجل دين يوم الحادي عشر من حزيران موجهة الى رضا شاه مطالبة بإطلاق سراح القمي ، غير ان الشاه لم يستجيب لتلك الدعوات، فما لبثت قوات الامن ان اعتقلت البعض من وقع على تلك البرقية واجبرت البعض الاخر على السفر خارج مدينة مشهد^(٤٤) .

استمرت الاحتجاجات خلال شهر حزيران وكانت ساحات وحدائق مسجد كوهرشاد نقطة انطلاقها وهذه المرة قام نواب احتشام احد سدنة العتبة الرضوية بخلع قبعته ووضعها تحت قدميه مشهراً بسياسة الشاه وبقانونه الجديد^(٤٥) وتوالى طلبة العلوم الدينية الواحد تلو الاخر ليلة الاعتصام بتاريخ التاسع عشر من حزيران يعتلون المنابر ويدعون الناس الى الصمود والاستمرار في التظاهر وعلى اثر ذلك تدخلت القوات المسلحة بقوة وفضت الاعتصام ونفي اية الله القمي الى العراق بصحبة العديد من رجال الدين والعلماء^(٤٦) . ويذكر احد المؤرخين الايرانيين ملابسات ليلة الاعتصام ما نصه "كان يوماً حاراً وعندما جاء الليل تجمع الناس بزعامة رجال الدين امام مسجد كوهرشاد ، مطالبين باطلاق سراح اية الله القمي غير ان قائد الشرطة رضوي اصدر اوامره باستخدام القوة لتفريق المعتصمين ... حتى لم يتخرج

قانون اللباس الموحد في إيران عام ١٩٢٨م والموقف الشعبي منه.....

بالافكار والرؤى وطريقة العيش من حيث السكن والعمل واللباس . ولتحقيق ذلك ابتدأ الشاه رضا بنفسه ، فقد طبق القانون الجديد الذي صدر عام ١٩٢٨م ، على اهل بيته محاولاً تمهيد الطريق امام عامة الشعب لتطبيقه .

لقد اتبع رضا بهلوي اساليب شتى في سبيل تحقيق قانون اللباس الموحد ، منها اقامة الندوات والمؤتمرات والتجمعات الثقافية المدعومة من قبل الحكومة ، للتنقيح على قانون اللباس الموحد وتسهيل عملية التخلي عن اللباس التقليدي ، والزام موظفي الدولة على ارتداء الزي الغربي اثناء وبعد مزاوله عملهم .

لقد كان لهذا القانون اثاراً اقتصادية واجتماعية كبيرة على كافة الاصعدة ، فقد تأثرت اقتصاديات ايران سلبياً بسبب تطبيق القانون لعدم استطاعة السوق المحلي تلبية احتياجات الشعب ، مما اضطر ايران الى زيادة صادراتها الاجنبية ، الامر الذي انعكس سلباً على جميع القطاعات الصناعية التقليدية في البلاد ، فكثير من تلك المصانع والمعامل اضطرت الى اغلاق أبوابها وتسريح عمالها لعدم قدرتها على مجاراة البضائع الأجنبية المستوردة .

لم تمر إجراءات رضا شاه تلك من دون معارضة الشارع الإيراني ، اذا تولت المؤسسة الدينية مهمة قيادة الجماهير المعارضة للقانون بعد ان أعلنت صراحة عن ان فقرات القانون كانت تمثل

٢- يتعهد رجال الدين بعدم التدخل او التوسط لاطلاق سراح اي شخص يتم اعتقاله بتهمة التحريض ضد السلطات .

٣- تعهد قوى الامن بادارة امن المدينة بحرية كاملة بشرط عدم حمل السلاح .

٤- تعهد قوى الامن بعدم التدخل في ادارة الشؤون الخدمية العامة في المدينة .

٥- السماح لذوي القتلى بدفن موتاهم وتطبيب الجرحى ونقلهم الى دور الرعاية الصحية^(٥٢)

لقد كان موقف رجال الدين واضحاً للعيان من مسألة اللباس الجديد وقيادتهم التظاهرات والاعتصامات وبياناتهم وفتاواهم التي كرست غالبيتها في توضيح اهمية المحافظة على اللباس التقليدي والتحذير عن مدى خطورة الوضع العام في ايران فيما يتعلق بأهمية الجانب الفكري والعقائدي وسبل تثقيف المجتمع الإيراني حول المحافظة على اللباس التقليدي له والوقوف بوجه كل محاولات الشاه رضا تحديث البلاد وافراغها من محتواها الاسلامي .

الخاتمة

تعد ظاهرة تغيير الملابس في ايران خلال حكم رضا شاه بهلوي من ابرز المحطات التاريخية التي شهدتها ايران على الصعيد الاجتماعي ، حيث اراد الشاه رضا من تلك الخطوة تحديث ايران والسير بها على طريق الغرب فيما يتعلق

قانون اللباس الموحد في إيران عام ١٩٢٨م والموقف الشعبي منه.....

، بل ان هذه الخطوة جاءت مقصودة ضد المؤسسة الدينية وهي من اجل ابعادها من التدخل في التحولات السياسية - الاجتماعية الجديدة في ايران .

خرقاً صريحاً لتعاليم الشرع الإسلامي . على الرغم من ان بعض فقراته لم تمس لباس رجال الدين ، غير ان الاعتراض كان منصّباً على طرق تطبيقه والزام الشعب بالتخلي عن لباسهم التقليدي وارتداء لباس الغرب . فمعارضة رجال الدين كانت بسبب فقدانها الكثير من الامتيازات

هوامش البحث

صرف ١٠ ريال لكل تومان، وبالرغم من ذلك فإن التومان ظل يعبر في إيران لكمية مساوية لـ ١٠ ريالات في التعاملات المالية .

(٤) مشروح مذاكرات مجلس شوري ملي ايران، (تهران ، ١٣٠٧ش)، دوره هفدهم ، جلسه ١٦ .

(٥) سازمان مدارك فرهنگي اسلامي ومؤسسه بزوهش ومطالعات فرهنگي ، واقعه كشف حجاب (اسناد منتشر نشده از واقعه كشف حجاب در عصر رضا خان ، جاب دوم ، (تهران : وزارت اطلاعات ، ١٣٧٣ش) ، ص بيست وجهار .

(٦) مشروح مذاكرات مجلس شوري ملي ايران ، (تهران ، ١٣٠٧ش) ، دوره ٧ ، جلسه يازدهم .

(٧) همان منبع .

(٨) للتفاصيل ينظر : همان منبع ، دوره ٧ ، جلسه ، ١٥ .

(٩) مركز بررسي اسناد تاريخي (م.ب.أ.ت) ، اعلاميه ، نمرة ١١٠٣ ، تاريخ ١٣١٤/٤/٢٢ش .

(١٠) القران الهندي ويساوي عشرين فلساً . مركز بررسي اسناد تاريخي ، تغيير لباس وكشف حجاب به روايت اسناد ، (تهران : وزارت اطلاعات ، ١٣٧٨ش) ، ص ١٨١

(١١) مهدي صلاح ، كشف حجاب ، زمينه ها بيامدها وواكنش ها ، (تهران : مؤسسه مطالعات وبزوهشهاي سياسي ، ١٣٧٨ش) ، ص ١١٧ - ١١٨ .

(١٢) للتفاصيل ينظر : م.ب.أ.ت ، وزارت امور خارجه ، ادارت اطلاعات ومطبوعات ، نمرة ١٤٤٣٧٦ ، تاريخ ١٣١٤/١٠/٢٠ش .

(١٣) مهدي صلاح ، منبع قبلي ، ص ١٤٠ .

(١) رضا شاه بهلوي (١٨٧٨ - ١٩٤٤م) ولد في قرية الشنت شمال طهران ، من اسرة متوسطة الدخل ، توفي والده وهو صغير فعاش في كنف أخواله ، تعلم القراءة والكتابة في سن الخامسة عشرة ، دخل الجندية واخذ يترقى حتى وصل الى رتبة جنرال عام ١٩٢٠ ، تولى قيادة الجيش ووزارة الحربية في حكومة ضياء الدين طباطبائي تولى حكم ايران منذ ١٥ كانون الاول عام ١٩٢٥م ، و اجبر على التنازل عن عرش ايران لابنه محمد رضا بتاريخ ١٦/٩/١٩٤١ ، ونفي الى جنوب افريقيا ، توفي عام ١٩٤٤ ودفن في القاهرة وفي عام ١٩٥٠ نقل جثمانه الى طهران . للمزيد ينظر : حسن ارفع ، در خدمت بنجم سلطان ، ترجمة ، احد نواب صفوي ، (تهران : بي جا ، ١٣٧٧ش) ، ص ١٠٥-١٠٦ .

(٢) مصطفى كمال اتاتورك (١٨٨٠-١٩٣٨م) مؤسس تركيا الحديثة اتخذ لقب اتاتورك (ابو الاتراك) بدلا عن اسمه الاصلي ولد في سالونيك واشترك ضابطا عام ١٩٠٨ في ثورة حزب تركيا الفتاة خدم في ليبيا ١٩١١-١٩١٢ وفي حرب البلقان ١٩١٣ . اصبح رئيساً للجمهورية التركية الحديثة بعد حرب الاستقلال التركية واعلن منذ عام ١٩٢٤م على الغاء السلطنة العثمانية واعلان الجمهورية واتبع سياسة تقوم على اساس تحديث المجتمع التركي وفق الطراز الاوربي . للمزيد عنه ينظر : ياسين صلواتي ، الموسوعة العربية الميسرة والموسعة ، (بيروت : مؤسسة التاريخ العربي ، ٢٠٠١) ، ج ١ ، ص ١٩٥-١٩٦ .

(٣) التومان كان العملة الرسمية في إيران حتى العام ١٩٣٢ وينقسم التومان إلى ١٠،٠٠٠ دينار، وأصل كلمة تومان يرجع إلى كلمة التركية تومين والتي تعني ١٠،٠٠٠ ، في ١٩٣٢ أستبدل التومان بالريال على

قانون اللباس الموحد في إيران عام ١٩٢٨م والموقف الشعبي منه.....

١٦٣ / ٣٩ ، قطعنامه اتحاديه اصناف اصفهان ، نمره ٣٨٠ ، ١١ اذر ماه ١٣٠٥ش ، ج ٢ ، ص ١٥٨-١٦٣

(٢١) اسنادي از انجمن هاي بلدي ، تجار واصناف (١٣٠٠-١٣٢٠ش) ، سند ٣٩ ، شماره ٣٩ و ٢ / ٣٩ ، ص ٤٠/١٦٣ .

(٢٢) رحيم روحبخش ، بيامدهاي اقتصادي واجتماعي كشف حجاب در دوره ي رضا شاه ، "آموزش تاريخ" (مجله) ، تهران ، زمستان ١٣٨٤ش ، دوره هفتم ، شماره ٢ ، ص ٤٦ .

(٢٣) المصدر نفسه ، ص ٣٨٣

(٢٤) علي صالحی ، جكونكي بيبدايش كشف حجاب در عصر رضا خان ، (تهران : مركز بررسي اسناد تاريخي ، ١٣٨١ش) ، ص ٩١ .

(٢٥) اسنادي از انجمن هاي بلدي تجار واصناف (١٣٠٠-١٣٢٠ش) ، سند ٥/٢١٤ ، وزارت داخله ، اداره كل شهرياني ، نمره ٢٢٥٦٧ ، ١١/١/١٣١٤ش ، ج ٢ ، ص ٧٠٢-٧٠٣

(٢٦) فقد حددت سعر القبعة بـ ٢٥-٥٠ ريال والبالنور النسائي بـ ٤٠-١٢٠ ريال وفستان السهرة بـ ٢٠-١٠٠ ريال وبقية الالبسة النسائية بـ ٢٠-٨٠ ريال . مركز بررسي اسناد تاريخي ، المصدر السابق ، ص ٥٢٨ .

(٢٧) اسنادي از انجمن هاي بلدي تجار واصناف (١٣٠٠-١٣٢٠ش) ، سند ٥/٢١٤ ، وزارت داخله ، اداره حكومتي اصفهان ، نمره ٨٢٥ ، ٣١/٤/١٣١٥ش ، ج ٢ ، ص ٧٢٠ .

(٢٨) اسنادي از انجمن هاي بلدي تجار واصناف (١٣٠٠-١٣٢٠ش) ، سند ٥/٢١٤ ، وزارت داخله ، اداره حكومتي اصفهان ، نمره ٨٢٥ ، ٣١/٤/١٣١٥ش ، ج ٢ ، ص ٣٦٠-٣٥٩

(١٤) سازمان اسناد ملي ايران (س.ا.م.ا) . ايالت خراسان ، محرمانه ومستقيم ، سند شماره ١٦٥١٣ ، تاريخ ١٠/٧/١٣١٤ش .

(١٥) م.ب.أ.ت. رياست ستاد ارتش ، وزارت داخله ، نمره ٢٠٢٦٤ ، تاريخ ١٠/٩/١٣١٤ش .

(١٦) للتفاصيل ينظر : اسناد از انجمن هاي بلدي تجار واصناف (١٣٠٠-١٣٢٠ش) ، صنف عباباف اصفهان ، رياست وزاره ، نمره عمومي ٥٠٨٩ ، ١٣٠٨/٧/١ش ، كارتن ٢ ، دوسيه ٨/٣ ، ج ١ ، ص ٣٥٩-٣٦١ ؛ تقاضي صنف عباباف اصفهان مبني بر عدم ممنوعيت واستفاد از ان به همراه لباس متحد الشكل ، سند شماره ١/٩٥ .

(١٧) م.ب.أ.ت. سند شماره ٥٦ / ٢٣٣ ، تاريخ ١٣٠٨/٦/٢٢ش .

(١٨) همان منبع .

(١٩) نور الله الاصفهاني هو محمد بن نجل محمد باقر مسجد شاهي ، ولد عام ١٨٦٢م وعرف فيما بعد بنور الله ، امضى طفولته في ظل والديه . عام ١٨٧٨م ذهب الى العراق حيث اقام لمدة في النجف ثم هاجر الى سامراء ، وخلال المدة ١٨٨١-١٨٨٢م جاء الكاظمية ليواصل دراسته ، وكان لنور الله دورا واضحا في العديد من القضايا السياسية التي مرت بها ايران . للمزيد ينظر : كلشن ابرار ، جاب دوم ، (قم: نشر معروف ، ١٣٨٢ش) ، جلد دوم ، ص ٥١٩-٥٢٠ .

(٢٠) للمزيد ينظر : اسنادي از انجمن هاي بلدي تجار واصناف (١٣٠٠-١٣٢٠ش) ، سند شماره ٣٩ ، قطعنامه اتحاديه اصناف اصفهان راجع به استعمال كالاهاي وطن به انضمام جوابيه حاج شيخ نور الله اصفهاني در اين باب ، وزارت داخله ، اداره كل تشكيلات نظميه ، ٢٢ اذر ماه ١٣٠٥ش ؛ سند شماره

للمزيد عنه ينظر : كلشن ابرار، ط ٢، (قم: نشر معروف، ١٣٨٢ش)، جلد دوم، ص ٥٩١-٦٠٠ .

(٤١) تأسس المسجد عام ٨٢١هـ، كان تابعاً لصحن الامام علي بن موسى الرضا (عليه السلام) ويقع في الجانب الجنوبي من الصحن الشريف، اشرف على وضع تصميمه الهندسي المهندس الايراني شاه روخ ميرزا، تبلغ مساحة المسجد الاجمالية ما يقارب الـ ٩٤١٠ متر مربع، وطوله ما يقارب ٥٦/٣٠ متر، وعرضه ما يقارب ٥١/٦٥ متر، ويحتوي المسجد على اربع شرف وسبع باحات وقبه ومأذنتين. للمزيد ينظر : سيما رائين، واقعه كوهرشاد به روايت ديكر، (تهران: نشر رائين، ١٣٧٩ش)، ص ٩-١٠ .

(٤٢) رحيم روحبخش، قيام كوهرشاد، "زمانه" (مجلة) ، تهران، اذر ودي ١٣٨٧ش، شماره ٧٥-٧٦، ص ٤٤ .

(٤٣) للاطلاع على ملابسات الحادثة ينظر : سيا واحد، قيام كوهرشاد، (تهران: سازمان جاب وانتشارات وزارت فرهنگ وارشاد اسلامي، ١٣٦٦ش)، ص ١٤٣ .

(٤٤) همان منبع، ص ١٧٣-١٧٥ .

(٤٥) غلام رضا نجاتي، التاريخ الايراني المعاصر، ترجمة، عبد الرحيم الحمراي، (قم: دار الكتاب الاسلامي، ٢٠٠٨م)، ص ٥٦ .

(٤٦) علي اكبر ولايتي، موسوعة الاسلام وايران، (بيروت: دار الهادي، ٢٠٠٦م)، ج ٣-٤، ص ٢٦٧-٢٦٨ .

(٤٧) نقلاً عن : عباس موسوي مطلق، اعجوبه عصر بهلول قرن چهارم، (قم: نشر نسيم حيات، ١٣٧٩ش)، ص ٥٧ .

(٤٨) سيما رائين، منبع قبلي، ص ١٣٧-١٣٨ .

(٢٩) مشروح مذاكرات مجلس شوري ملي ايران، (تهران، ١٣٠٧ش)، دوره هفدهم، جلسه ٢٧ .

(٣٠) المصدر نفسه، دوره هفدهم، جلسه ٣٠؛ سازمان اسناد ملي ايران (س.أ.م.أ.)، وزارت كل كشور ايران، سند شماره ٢٧٧٤٠٠٢٩١٠، ارشيو ٨٣٨ ط ٣ أ ج ١ .

(٣١) للتفاصيل ينظر : محمد حسين منظور الاجداد، سياست ولباس كزيده اسناد متحد الشكل شدن البسه ١٣٠٧-١٣١٨، (تهران: سازمان اسناد ملي ايران، ١٣٨٠ش)، ٨-٩ .

(٣٢) للتفاصيل ينظر : حميد رضا فرهمند، لباس بهنامه اي بيش نبود، "زمانه" (مجلة)، تهران، اذر ودي ١٣٨٧ش، شماره ٧٥-٧٦، ص ٣٤ .

(٣٣) س.أ.م.أ.، وزارت داخله، ضميمه ٢، سند شماره ٧٢١، ١٨ دي ١٣٠٨ش .

(٣٤) محمد حسين منظور الاجداد، كزيده اسناد متحد ...، سند شماره ٢٣٦، ص ١٧٧ .

(٣٥) حميد رضا فرهمند، منبع قبلي، ص ٣٧ .

(٣٦) محمد حسين منظور الاجداد، كزيده اسناد متحد ...، سند شماره ١٩٢، ص ١٤٧ .

(٣٧) س.أ.م.أ.، ارشيو وزارت داخله، حكومت سمنان، مقام منبع رياست وزرا، به تاريخ ١٥/١٠/١٣١٥ش، شماره ٩٤ .

(٣٨) همان منبع .

(٣٩) همان منبع .

(٤٠) اية الله حسين القمي ولد في مدينة قم بتاريخ الأول من اب عام ١٨٦٦م، اكمل تحصيله الابتدائي في مسقط رأسه، ثم شرع بدراسة المقدمات ثم الصرف والنحو والمنطق. توجه الى طهران لاستكمال دراسته فدرس اللغه والسطوح والمكاسب. توفي عام ١٩٤٧م .

٢- وزارت كل كشور ايران ، سند شماره ٢٩١٠٠٢٧٧٤ ، ارشيو ٨٣٨ ط ٣ أ ج ١ .
٣- وزارت داخله ، ضميمه ٢ ، سند شماره ٧٢١ ، ١٨ دي ١٣٠٨ ش .
٤- ارشيو وزارت داخله ، حكومت سمنان ، مقام منيع رياست وزرا ، به تاريخ ١٥ / ١ / ١٣١٥ ش ، شماره ٩٤ .

- اسناد از انجمن هاي بلدي تجار واصناف (١٣٠٠-١٣٢٠ش) (وثائق الجمعيات والنقابات البلدية)

١- صنف عبايف اصفهان ، رياست وزاره ، نمره عمومي ٥٠٨٩ ، ١ / ٧ / ١٣٠٨ ش ، كارتن ٢ ، دوسيه ٨ / ٣ ، ج ١ .
٢- تقاضي صنف عبايف اصفهان مبني بر عدم ممنوعيت واستفاد از ان به همراه لباس متحد الشكل ، سند شماره ٩٥ / ١ .
٣- سند شماره ٣٩ ، قطعنامه اتحاديه اصناف اصفهان راجع به استعمال كالاهاي وطن به انضمام جوابيه حاج شيخ نور الله اصفهاني در اين باب ، وزارت داخله ، اداره كل تشكيلات نظميه ، ٢٢ اذر ماه ١٣٠٥ ش ؛ سند شماره ٣٩ / ٢١ ، قطعنامه اتحاديه اصناف اصفهان ، نمره ٣٨٠ ، ١١ اذر ماه ١٣٠٥ ش ، ج ٢ .
٤- اسنادي از انجمن هاي بلدي ، تجار واصناف سند ٣٩ ، شماره ٣٩ / ٢ و ٣٩ / ٤٠ ، (بي تا) .
٥- سند ٥ / ٢١٤ ، وزارت داخله ، اداره كل شهرياني ، نمره ٢٢٥٦٧ ، ١ / ١١ / ١٣١٤ ش ، ج ٢ .
٦- سند ٥ / ٢١٤ ، وزارت داخله ، اداره حكومتي اصفهان ، نمره ٨٢٥ ، ٣١ / ٤ / ١٣١٥ ش ، ج ٢ .

(٤٩) مسؤول الصحن الكبير في مرقد الامام الرضا (٥٠) رحيم روحبخش ، منبع قبلي ، ص ٤٥ .
(٥١) للتفاصيل ينظر : مسعود كوهستاني نژاد ، واقعه خراسان ، (تهران : حوزه هنري ، ١٣٧٥ش) ، ص ٣٢ -٣٤ .
(٥٢) حسين بهلول ، خاطرات سياسي بهلول ، ترجمة ، علي اصغر كيميائي ، (قم : موسسه صاحب الزمان ، ١٣٨٠ش) ، ص ١٠٢ -١٠٥ .

المصادر والمراجع

اولاً : الوثائق الفارسية :

- محاضر مجلس النواب الإيراني (مشروح مذاكرات مجلس شوری ملي ايران ، تهران ، ١٣٠٧ش)
١- دوره ٧ ، جلسه ١٠ ، ١٥ ، ١٦ ،
٢- دوره هفدهم ، جلسه ٢٧ ، ٣٠
- مركز بررسي اسناد تاريخي (مركز البحوث والوثائق التاريخية) (م.ب.أ.ت)
١- مركز بررسي اسناد تاريخي ، اعلاميه ، نمره ١١٠٣ ، تاريخ ٢٢ / ٤ / ١٣١٤ ش .
٢- وزارت امور خارجه ، ادارت اطلاعات ومطبوعات ، نمره ١٤٤٣٧٦ ، تاريخ ٢٠ / ١٠ / ١٣١٤ ش
٣- رياست ستاد ارتش ، وزارت داخله ، نمره ٢٠٢٦٤ ، تاريخ ٩ / ١٠ / ١٣١٤ ش .
٤- سند شماره ٥٦ / ٢٣٣ ، تاريخ ٢٢ / ٦ / ١٣٠٨ ش .
- سازمان اسناد ملي ايران (مؤسسة الوثائق الوطنية الإيرانية) (س.أ.م.أ.)
١- ايالت خراسان ، محرمانه ومستقيم ، سند شماره ١٦٥١٣ ، تاريخ ٧ / ١٠ / ١٣١٤ ش .

قانون اللباس الموحد في إيران عام ١٩٢٨م والموقف الشعبي منه.....

٥- علي صالحی ، جکونکی بیدایش کشف حجاب در عصر رضا خان ، (تهران : مرکز بررسی اسناد تاریخی ، ١٣٨١ش)

٦- مسعود کوهستانی نژاد ، واقعه خراسان ، (تهران : حوزه هنری ، ١٣٧٥ش)

٧- مهدي صلاح ، کشف حجاب ، زمينه ها بيامدها وواکنش ها ، (تهران : مؤسسه مطالعات و پژوهشهاي سياسي ، ١٣٧٨ش)

رابعاً : الدراسات والمقالات الفارسية :

١- حميد رضا فرمند ، لباس بهنامه اي بيش نبود ، "زمانه" (مجله) ، تهران ، اذر ودي ١٣٨٧ش ، شماره ٧٥-٧٦ .

٢- رحيم روحبخش ، بيامدهاي اقتصادي واجتماعي کشف حجاب در دوره ي رضا شاه ، "آموزش تاريخ" (مجله) ، تهران ، زمستان ١٣٨٤ش ، دوره هفتم ، شماره ٢ .

٣- رحيم روحبخش ، قيام کوهرشاد ، "زمانه" (مجله) ، تهران ، اذر ودي ١٣٨٧ش ، شماره ٧٥-٧٦ .

خامساً : المصادر العربية والمعربة :

١- علي اکبر ولايتي ، موسوعة الاسلام وايران ، (بيروت : دار الهادي ، ٢٠٠٦م) ، ج ٣-٤ .

٢- غلام رضا نجاتي ، التاريخ الايراني المعاصر ، ترجمة ، عبد الرحيم الحمراني ، (قم : دار الكتاب الاسلامي ، ٢٠٠٨م) .

٣- ياسين صلواتي ، الموسوعة العربية الميسرة والموسعة ، (بيروت : مؤسسة التاريخ العربي ، ٢٠٠١) ، ج ١ .

٧- سند ٥/٢١٤ ، وزارت داخله ، اداره حكومتي اصفهان ، نمره ٨٢٥ ، ٣١/٤/١٣١٥ش ، ج ٢

ثانياً : المصادر والمراجع الوثائقية الفارسية :

١- سازمان مدارك فرهنگي اسلامي ومؤسسه پژوهش ومطالعات فرهنگي ، واقعه کشف حجاب (اسناد منتشر نشده از واقعه کشف حجاب در عصر رضا خان ، جاب دوم ، (تهران : وزارت اطلاعات ، ١٣٧٣ش) .

٢- محمد حسين منظور الاجداد ، سياست ولباس كزيده اسناد متحد الشكل شدن اليسه ١٣٠٧-١٣١٨ ، (تهران : سازمان اسناد ملي ايران ، ١٣٨٠ش)

٣- مركز بررسی اسناد تاريخي ، تغيير لباس وكشف حجاب به روايت اسناد ، (تهران : وزارت اطلاعات ، ١٣٧٨ش)

ثالثاً : المصادر والمراجع الفارسية :

حسن ارفع ، در خدمت بنجم سلطان ، ترجمة ، احد نواب صفوي ، (تهران : بي جا ، ١٣٧٧ش) .

١- حسين بهلول ، خاطرات سياسي بهلول ، ترجمة ، علي اصغر کيميايي ، (قم : مؤسسه صاحب الزمان ، ١٣٨٠ش) .

٢- سيا واحد ، قيام کوهرشاد ، (تهران : سازمان جاب وانتشارات وزارت فرهنگ وارشاد اسلامي ، ١٣٦٦ش)

٣- سيما رائين ، واقعه کوهرشاد به روايت ديکر ، (تهران : نشر رائين ، ١٣٧٩ش)

٤- عباس موسوي مطلق ، اعجوبه عصر بهلول قرن چهارم ، (قم : نشر نسيم حيات ، ١٣٧٩ش)

قانون اللباس الموحد في إيران عام ١٩٢٨م والموقف الشعبي منه.....

the paragraphs of the law represented a flagrant violation of the teachings of Islamic law. Despite the fact that some of its paragraphs untouched dress clergy, is that the objection was focused on ways to apply it and compel people to abandon traditional dress and wear Arta West.

سادساً : الموسوعات والمعاجم الفارسية :
١-كلشن ابرار، جلد دوم ، جاب دوم، (قم: نشر معروف، ١٣٨٢ش) .

Abstract

The phenomenon of change of clothes in Iran during the reign of Reza Shah Pahlavi of the most prominent historical stations witnessed by Iran on the social level, where Arad, Shah Reza of such a move Reload Iran and walk by on the way to the West with respect to ideas and visions and way of life in terms of housing, employment and dress. To achieve this, Shah Reza began himself, has applied the new law, which was issued in 1928, the people of his home, trying to pave the way for the general public to apply.

We follow Reza Pahlavi various methods in order to achieve uniform law, including the Women's Police and the establishment of seminars, conferences and cultural gatherings backed by the government establishment, to educate the uniform law and to facilitate the abandonment of traditional dress,

and to require state employees to wear western dress code during and after the conduct of their work process.

I've been to this law, significant economic and social effects on all levels, has been affected Iran economies negatively because of the application of the law for non-domestic market is unable to meet the needs of the people, which Iran was forced to increase foreign exports, which reflected negatively on all the traditional industrial sectors in the country, many of those plants and factories were forced to close their doors and lay off workers due to their inability to keep up with foreign goods imported.

Reza Shah did not pass those measures without opposition Iranian street, if the task of leading the masses of the religious establishment opposition to the law came after he openly declared that